

المتطلبات الجوهرية لتطبيق الحكومة الالكترونية 1- المتطلبات الفنية والتكنولوجية. 2 - المتطلبات قانونية و السياسية. 3- المتطلبات البشرية والنفسية. 4- المتطلبات التنظيمية 5- المتطلبات الاقتصادية والمالية . 6- المتطلبات التسويقية والترويجية . # من الناحية الفنية : الدولة تمتلك كمية هائلة من المعلومات والبيانات . وذلك يتطلب : 1- توفير بوابة (موقع ويب) على شبكة الانترنت يمكن للجماهير الوصول منها إلى كافة المؤسسات الرسمي # من الناحية التكنولوجية : يجب على المسؤولين عن مشروع الحكومة الإلكترونية استخدام أحدث تكنولوجي المعلومات الاتصالات . لذلك يجب التركيز على : 1- توفير البنية والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات 2- التركيز على ترابط نظم الخدمات : (أن يوفر النظام اقل الخطوات الممكنة ومتراكبة لتقديم الخدمة للمتعم ضرورة وجود استراتيجيات لترابط الخدمات المنبثقة . - إعادة وصف وهيكلة الوظائف . - تحليل مهارات وقدرات الموظفين الحاليين . - وضع نظام (لتقييم الأداء / ولقياس رضا الموظفين / ولتشجيع الابتكار والتجديد) - وجود إستراتيجية محددة وواضحة لنظم المعلومات الإدارية في الجهاز . 3- حل المشاكل القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية . 4- إجراءات تغييرات في الجوانب التشغيلية مع بناء التكنولوجيا الممكنة . 5- إيجاد منظومة خدمات موحدة ومتراكبة لتقديم الخدمات 6- توفير بنية تحتية كفيلة بضمان (الخصوصية والأمن / الأمان) 7- التعاون بين القطاع العام والخاص في دعم التطبيقات المتعددة للحكومة الالكترونية . 9- تشجيع إنشاء مراكز الكترونية قريبة من مراكز التجمعات السكنية . 10- العمل على بناء المجتمع ولتطوير نظام التعليم والتفكير والابتكار يتلاءم مع المتغيرات . 14- حجم الخدمات المقدمة ومقدار الطلب على كل منها . 16- ضرورة وضع خطة واضحة للتطوير المستمر للإجراءات . * الحكومة التي تريد أن تدخل عالم الرقمية عليها أن تبذل جهودا مكثفة لخلق المجتمع الذي يعتمد على المعرفة والمعلومات - ويساعد على تحقيق المتطلبات :

التالية - ودراسة المشروعات المستقبلية . 2) دعم السلطة السياسية ووضع الخطة الكاملة للاتصالات : * الترجمة الرؤية الالكترونية إلى الواقع ، على الدولة أن تقوم : 1- منح الفريق المسئول عن تنفيذ مبادرة الحكومة الالكترونية الدعم السياسي والتمويل اللازم للتنفيذ . مثل (شركات الانترنت / شركات التكنولوجيا المتقدمة) . 3) تحديد الميزج المناسب للعملاء : ويجب مراعاة : 1- حاجات ورغبات العملاء ودراساتها وتحليلها وبيان الخدمات التي يمكن تقديمها ومحاولة تحقيق الترابط بينها . 3- دراسة الإجراءات التفصيلية لأداء الخدمات والأجهزة التي تقدمها مع مقارنتها بالتجارب الناجحة . 2) المتطلبات القانونية والسياسية : * يقصد بالعوامل القانونية والسياسية : هي (مجموعة السياسات والقوانين واللوائح التنفيذية والتشريعية والقيادية وأساليب اتخاذ القرارات والعوامل الخارجية والاستقرار السياسي في الوحدة الحكومية) . * المخاطر : هي (الفساد الحكومي / مقاومة الإدارة العليا والبيروقراطية) . 4 - حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية) . 3- إشكالات بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون لدفع الإلكتروني . 6- أن يكون التعامل الرقمي على حساب السرية والخصوصية وحريات الأفراد . 7- خشية أمن التعامل فيما بين المؤسسات الحكومية أو بينها وبين الجمهور ويعتبر هذا 3) المتطلبات البشرية والنفسية : * تقتضي عملية التحويل إلى الحكومة الالكترونية (إجراء تعديلات جذرية في النظم الإدارية) تستهدف : ما يلي - القضاء على التعقيدات الزائدة في الإجراءات . 4- تحقيق المركزية 5- تخصيص الموارد لتحقيق التنمية 6- تطبيق الحكومة الالكترونية تدريجيا . وتدريب العاملين في أجهزة الدولة . * يجب توفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد البشرية وتمكينهم من الأداء والمشاركة بالرأي وصنع القرارات . ولا تزال الممارسات في هذا المجال يغلب عليها النمط التقليدي ، ٧ - لا تلقى عملية الجذب الاستقطاب والاختيار العناية الكافية . ١٠ - ضعف الإقبال على استخدام الطاقات التدريبية والاستشارية المتاحة لإعداد نظم وبرامج متطورة لتحسين الأداء للبحوث والتطوير . نهاية المشروع . # ينبغي على الإدارة تطوير ممارستها في تنمية الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في إطار التوجيهات : التالية - 1- إعادة هندسة إدارة شؤون الأفراد أو شؤون الموظفين وتطويرها جذريا . وتطبيق نظم التواب والعقاب . 12- وضع إستراتيجية للأجهزة الحكومية تقوم على إعادة تأهيل الموظفين للقضاء على مشكلة الأمية الالكترونية . 13- الاهتمام بالتفكير الابتكاري في التعليم بمراحله المختلفة . 14- دعم أساليب وبرامج تفعيل مشاركات الأفراد في بحث مشاكل العمل والمبادرة بالاقتراف والابتكار لتطوير العمل . 15- ضرورة الاهتمام بالتدريب الالكتروني والعمل على تلافي معوقاته ومواجهتها نظرا لفوائده العديدة . 4) المتطلبات التنظيمية : * هنالك العديد من المتطلبات التنظيمية التي تؤثر وتتأثر عند تطبيق الحكومة الإلكترونية لأي جهاز إداري : وهي - البناء التنظيمي . 2- إعادة هندسة توزيع المهام والصلاحيات . 4- إعادة هندسة الإجراءات الإدارية . * إن استخدام وسائل التكنولوجيا في المنظمات والأجهزة الحكومية (يتطلب توفير متطلبات تنظيمية محددة وواضحة) به عدم وجود تنظيم إداري متطور وواضح (لن يضمن النجاح المطلق للمنظمة والارتقاء

بمستوى الأداء وسرعة الانجاز) لأنه سيغلب عليه العشوائية والارتجال . * أن التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية يؤدي إلى تغيير علاقة المؤسسات مع محيطها الداخلي والخارجي وهذا يتطلب إعادة تصميم العملية الإدارية التي تتعامل معها ، و تغيير في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفي التقنية المستخدمة . * تعريف (المنظمة العصرية) : هي (ذلك التكوين الاجتماعي السلوكي الفعال الذي يسعى إلى تحقيق مناخ تنظيمي متماسك تتوافر فيه الهياكل التنظيمية المشجعة على المشاركة في الأهداف والقرارات). ثانيا / إعادة هندسة توزيع المهام والصلاحيات : : * تعريف (إعادة هندسة المهام والصلاحيات) : أي (إعادة هندسة عمليات القرارات في الجهاز الحكومي و تقويضها إلى أدنى المستويات ضمانا لسرعة اتخاذ القرارات وفي الموقع المناسب لها). ثالثا / إعادة هندسة التركيب التنظيمي : * يجب إعادة هندسة التركيب التنظيمي للجهاز الحكومي بما يتلاءم والطريقة الجديدة في سير العمليات في الجهاز الحكومي والأسلوب الحديث في طريقة إدارته و المواقع الجديدة لاتخاذ القرار . * يجب إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية ، حيث أن تطبيق الحكومة الالكترونية (ينبغي أن تكون فرصة لتطوير سير هذه العمليات وتسهيلها بحيث تتناسب مع أساليب الحكومة الإلكترونية) * تعريف (إعادة هندسة نظم المعلومات) : أي (دراسة الطريقة التي يتم من خلالها الاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية للتنظيم وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات). * إن التطوير الإداري لأجهزة الدولة والحكومة الالكترونية هما (وجهان لعملة واحدة) ويجب الربط بينهما . 5) المتطلبات الاقتصادية و المالية : * تتعلق هذه المجموعة من العوامل : (طرق التمويل وأساليب خفض التكاليف والنموذج المحاسبي و الإداري للمشروع). لذا يجب (دراسة العائد والتكلفة للمشاريع) يجب (دراسة نواحي – القوة والضعف والفرص والمخاطر – المتطلبات الاقتصادية). * إن التحول للحكومة الإلكترونية يتطلب (مبالغ طائلة) من بناء بنوك للمعلومات إلى بنية تحتية وإعادة تأهيل العاملين ، وكل هذا يكون دون جدوى إذا لم يتحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي . لم يجب توافر مجموعة من الضوابط الحاكمة والخاصة بالمتطلبات المالية والاقتصادية وذلك لضمان توفر القدرة إحداثها . ٢ – وجود قاعدة بيانات متكاملة وموحدة ومترابطة لكافة أنشطة الحكومة ومعلومات متكاملة عن المتعاملين معه والترابط مع قواعد البيانات الفرعية خارج وداخل الجهاز . ٣- وجود القدرات الفنية من العاملين والقادرة على التعامل من الانترنت والإنترنت لضمان تخفيض التكلفة المتعلقة المشاريع الحكومية الإلكترونية . 6 – تقدير حجم وتكاليف مشاريع الحكومة الإلكترونية. * مفهوم الحكومة الالكترونية : يتمحور حول (المواطن) فيجب التركيز على المشاركة الشعبية للمواطنين لتحسين حياة الناس ، أهمية الدور الذي تلعبه كل من (ثقافة المجتمع الكلي) أو (ثقافة المنظمة) . في إنجاح عملية التحول أو إفشالها: 4- يجب على المسؤولين الاهتمام ببرامج التوعية والتثقيف ونشر المفاهيم الجديدة